تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للأنابيب

(شركة مساهمة سعودية)

الرياض – المملكة العربيـة السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العربية للأنابيب ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وقائمة الربح أو الخسارة وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمور الموضحة في قسم «أساس الرأي المتحفظ» الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

١- كما تم الإفصاح عنه في ٣٣من القوائم المالية المرفقة، خلال عام ٢٠٢١، حددت إدارة الشركة بعض الإختلافات أثناء تسوية الدفعات المقدمة وذمم مدينة أخرى. ونتيجة لذلك، قامت الإدارة بإعادة عرض الدفعات المقدمة وذمم مدينة أخرى بمبلغ ٤٠,١١٠ مليون ريال سعودي وإثبات التزام مقابل ضمن أوراق الدفع والذمم الدائنة الأخرى بمبلغ ١٢,٤٥٠ مليون ريال سعودي. تم إثبات الأثر التراكمي البالغ ٤٠,١١٠ مليون ريال سعودي في الخسائر المتراكمة الافتتاحية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، نظراً لعدم توفر المستندات المؤيدة، لا يمكننا التحقق مما إذا كانت التسويات الفردية والتراكمية بمبلغ ٤٠,١١٠ مليون ريال سعودي تتعلق بالخسائر المتراكمة الافتتاحية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أو للسنوات اللاحقة. وفقًا لذلك، لا يمكننا تحديد ما إذا كان هناك أي تأثير يجب الاعتراف به في قائمة الربح أو الخسارة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠٢١ فيما يتعلق بالتسوية المذكورة.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية " الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقًا لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا ايضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للأنابيب
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض – المملكة العربية السعودية

عدم التأكد الجوهري ذو العلاقة بالاستمرارية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت الخسائر المتراكمة ١٠٢,٨١% (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠: ٨٧,٧٨%) من رأس مال الشركة، إيضاً بنفس التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بمبلغ ٢٢٢,١٧ مليون (ديسمبر ٢٠٢٠: ١٧٤,٢٢ مليون) ويعود ذلك التجاوز بشكل رئيسي بسبب إعادة تصنيف القروض بسبب عدم الالتزام بالتعهدات المنصوص عليها في اتفاقيات التسهيلات البنكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١و ٢٠٢٠. تشير هذه الظروف إلى وجود عدم تأكد جوهري حول قدرة الشركة على الاستمرار طبقاً لمبدأ الاستمرارية.

ومع ذلك، لاحقا للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، حصلت الشركة على موافقة مساهميها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٢ لإعادة هيكلة رأس مالها عن طريق استيعاب الخسائر المتراكمة البالغة ٣٠٠ مليون ريال سعودي عن طريق تخفيض رأس مالها من ٤٠٠ مليون ريال سعودي إلى ١٠٠ مليون ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لموافقة مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٢، قامت الشركة بتسوية ٣٩,٩ مليون ريال سعودي من الخسائر المتراكمة مقابل الاحتياطي القانوني.

علاوة على ذلك، حصلت الشركة على موافقة هيئة السوق المالية بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢، على زيادة رأس المال من خلال حق أولوية بمبلغ ٣٠٠ مليون ريال سعودي، ولا تزال الإجراءات القانونية لإكمال إعادة الهيكلة جارية اعتبارا من تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية.

بالنظر إلى ما ورد أعلاه، توصلت إدارة الشركة إلى قدرتها على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأنها ستواصل عملياتها في المستقبل المنظور. وفقًا لذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية ولا تتضمن أي تعديلات قد تكون مطلوبة، إذا كانت الشركة غير قادرة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

معلومات أخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسئوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى عندما تكون متاحة، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، نستنتج أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للأنابيب
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض – المملكة العربية السعودية

الأمور الرئيسة للمراجعة

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلا في هذه الأمور، وبالإضافة إلى الأمور الموضحة قي قسم "أساس الرأي المتحفظ"، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

أمور المراجعة الرئيسية	كيفية تعامل مراجعتنا مع الأمور المراجعة الرئيسية
تقييم المخزون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ رصيد مخزون الشركة ١٦٧,٧٨ مليون ريال سعودي بعد خصم مخصص انخفاض القيمة بمبلغ ٢٢,٧ مليون ريال سعودي. يظهر المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل وتقوم الشركة، عند الحاجة لذلك، بتكوين مخصص. كما تقوم الإدارة بتاريخ كل تقرير بمراجعة تقييم المخزون ويتم تخفيض تكلفة المخزون عندما يتوقع بيع المخزون بتكلفة أقل. اعتبرنا ذلك أمر رئيسي للمراجعة بسبب الأحكام والافتراضات الهامة التي طبقتها الإدارة عند تحديد تقييم المخزون يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (٦-٢) حول القوائم المالية للاطلاع على السياسة المحاسبية، وإيضاح رقم (٩) للإيضاحات ذات الصلة بالقوائم المالية المرفقة.	ركزت مراجعتنا على صافي القيمة القابلة للتحقق كما في نهاية السنة، بسبب التقديرات المتعلقة بإحتساب صافي القيمة القابلة ومقارنتها بالمخصص المسجل من قبل الإدارة. تحققنا من الإجراءات التي قامت بها الإدارة وأجرينا تقييماً لعملية فحص تقييم المخزون. لقد قمنا بإجراءات المراجعة التالية: • راجعنا طريقة تقدير التكاليف والسياسة المحاسبية التي تستخدمها الشركة لتقييم المخزون. • حضرنا جرد مخزون الشركة وقمنا بتحليل حالة المخزون التالف والمتقادم. • قمنا بمراجعة المخصصات التاريخية للمخزون ومستوى شطب المخزون خلال السنة. • قمنا بمقارنة صافي القيمة القابلة للتحقق مع متوسط التكلفة المتحرك والمخصص الذي سجلته الإدارة لاستنتاج ما إذا كان المخزون قد سجل بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للأنابيب
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض – المملكة العربية السعودية

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن والإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم رفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة خلال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

شركة البسام وشركاؤه، سجل تجاري رقم ١٠١٠٣٨٥٨٠٤ ترخيص ممارسة مهنية رقم ٥٢٠/١١/٣٢٣ هي عضو في عائلة بي كي إف العالمية المكونة من شركات مستقلة قانونياً، ولا تتحمل أية مسؤولية أو التزام عن أي أعمال أو امتناع عن أعمال تقوم بها أية شركة أو شركات سواء كانت أعضاء أو شركات مراسلة. الموقع الرسمي : www.pkfalbassam.com • البريد الإلكتروني : info.sa@pkf.com •

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للأنابيب
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض – المملكة العربية السعودية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد تأثيرها بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

استنادًا إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا أثناء تنفيذ إجراءات المراجعة الخاصة بنا، باستثناء الأمور التي تم الإفصاح عنها ضمن حالات عدم التأكد الجوهري ذو العلاقة بالاستمرارية في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة لا تمتثل، من جميع الجوانب الجوهرية، للمتطلبات المعمول بها من أحكام نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة بقدر ما تؤثر على إعداد وعرض القوائم المالية.

عن البسام وشركاؤه

البسام وشركاؤه
محاسبون قانونيون
رقم الترخيص ٥٢٠/١١/٣٢٣
C.R.1010385804
license 520/11/323
Al-Bassam & Co.
Certified Public Accountants

إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني – ترخيص رقم (٣٣٧)
الرياض في: ٩ رمضان ١٤٤٣ هـ
الموافق: ١٠ ابريل ٢٠٢٢ م